

Distr.: General
31 August 2004
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون

البند ١٠٢ من جدول الأعمال المؤقت*

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين
والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين
والمسائل الإنسانية

تقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا

تقرير الأمين العام**

موجز

يقدم هذا التقرير امتثالا لقرار الجمعية العامة ١٤٩/٥٨ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ بشأن تقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا. ويستند فيه إلى معلومات وردت من عدد من كيانات الأمم المتحدة تم التشاور معها. ويتضمن هذا التقرير آخر ما استجد من معلومات منذ أن قدم الأمين العام تقريره إلى الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة (A/58/353)، ويرد فيه عرض عام للتطورات والأنشطة؛ ومعلومات أكثر تفصيلا عن المستجندات الإقليمية؛ ومعلومات عن مجالات محددة من مجالات التعاون بين الوكالات، من بينها التعاون فيما يخص اللاجئين من النساء والأطفال، والتعليم، وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والإدارة البيئية، والمشردين، والتقدم المحرز فيما يتعلق بالحلول الطويلة الأمد، وأمن الموظفين واللاجئين، وعرض عام لأنشطة التعاون مع المنظمات الإقليمية في أفريقيا. والفترة المشمولة هي عام ٢٠٠٣ والنصف الأول من عام ٢٠٠٤.

* A/59/150.

** تأخر تقديم هذه الوثيقة بسبب نقص الموارد والحاجة إلى الحصول على معلومات مستوفاة من المكاتب الميدانية وغيرها من كيانات الأمم المتحدة.

المحتويات

الفقرات الصفحة

أولا -	مقدمة	٦-١	٣
ثانيا -	عروض عامة إقليمية	٦٢-٧	٤
ألف -	شرق أفريقيا والقرن الأفريقي	٢٥-٧	٤
باء -	غرب أفريقيا	٣٧-٢٦	٩
جيم -	وسط أفريقيا ومنطقة البحيرات الكبرى	٥١-٣٨	١٢
دال -	الجنوب الأفريقي	٦٢-٥٢	١٥
ثالثا -	مجالات محددة من التعاون المشترك بين الوكالات	٩٥-٦٣	١٨
ألف -	تنسيق الموارد	٦٧-٦٣	١٨
باء -	أمن مستوطنات اللاجئين وأمن الموظفين	٧٢-٦٨	١٩
جيم -	تقديم المساعدة إلى اللاجئين من الأطفال والنساء وتوفير الحماية لهم	٧٧-٧٣	١٩
دال -	التعليم	٨٠-٧٨	٢١
هاء -	فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب	٨٢-٨١	٢٢
واو -	الإدارة البيئية	٨٤-٨٣	٢٣
زاي -	المشردون داخليا في أفريقيا	٩١-٨٥	٢٣
حاء -	إطار الحلول الدائمة	٩٥-٩٢	٢٥
رابعا -	التعاون مع الهيئات والمبادرات الإقليمية	١٠٠-٩٦	٢٦
خامسا -	الاستنتاجات	١٠٥-١٠١	٢٧

أولا - مقدمة

١ - شهد عام ٢٠٠٣ تقدما فيما يتعلق بعمليات السلام وفرص إيجاد حلول دائمة في أفريقيا. وتقلص عدد اللاجئين من ٣,١ ملايين في بداية كانون الثاني/يناير إلى ٢,٩ مليون بحلول نهاية العام، مما يمثل انخفاضا قدره ٨ في المائة. وبينما تم تسجيل حوالي ٢٨٠ ٠٠٠ لاجئ جديد خلال عام ٢٠٠٣، لا سيما في وسط أفريقيا ومنطقة البحيرات الكبرى، (١٤٠ ٠٠٠)، وغرب أفريقيا (١١٠ ٠٠٠)، تمكن ما يقدر بـ ٣٤٠ ٠٠٠ لاجئ من العودة إلى ديارهم، سواء بمساعدة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أو من تلقاء أنفسهم. وقد شارف عدد من برامج إعادة الطوعية على الانتهاء، في: إريتريا وشمال غرب الصومال، وسيراليون، ورواندا، وأنغولا. وفي عدد من حالات اللجوء التي طال أمدها، خلقت التطورات الإيجابية على الجبهة السياسية آمالا في إمكانية العودة طوعا في نهاية المطاف، وتشمل هذه الحالات ليريا وغرب السودان وبوروندي. وأبلغ عن انخفاض ملحوظ في عدد اللاجئين في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي، الأمر الذي يعزى بصورة رئيسية إلى انتهاء حالة اللجوء بالنسبة للاجئين الإريتريين في السودان. وسهلت المفوضية إعادة توطين حوالي ١٤ ٠٥٠ لاجئا من أفريقيا خلال عام ٢٠٠٣.

٢ - وخلال عام ٢٠٠٤ استمر عدد اللاجئين في أفريقيا في الانخفاض.

٣ - وفي آذار/مارس ٢٠٠٤، وفي محاولة للفت الأنظار إلى إمكانية الفريدة للعودة المستدامة، نظمت المفوضية حوارا حول العودة الطوعية إلى الوطن وإعادة الإدماج على نحو مستدام. واتفق مندوبو الدول الأفريقية والحكومات الأخرى المهتمة والمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية على أن التطورات الإيجابية الحالية في أفريقيا تتطلب دعما دوليا شاملا لكفالة التوصل إلى السلام الدائم وإعادة اللاجئين وغيرهم من المشردين إعادة طوعية ودائمة إلى الوطن. واعترف المشاركون على نطاق واسع بأن منع نشوب الصراعات والإنذار المبكر وفض الصراعات كلها أمور تتطلب نهجا إقليميا متعدد الأبعاد تتولى البلدان الأفريقية زمامه بنفسها، بدعم متعدد الأطراف من الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية والأمم المتحدة.

٤ - واستمرت الحالة في ولاية دارفور بغرب السودان تشكل مصدر قلق، مع اجتياز حوالي ٢٠٠ ٠٠٠ لاجئ الحدود إلى داخل تشاد ووجود عدد من المشردين داخل السودان يصل إلى ١,٥ مليون شخص.

٥ - وكان هناك أيضا عدد كبير من حالات اللجوء وإن كان أقل من العدد المشار إليه آنفا وعدد لا يستهان به من سكان المدن الذين يحتاجون إلى تدخلات لتوفير الحماية

والمساعدة بشكل متصل وإيجاد حلول دائمة. وفي حالات اللجوء التي طال أمدها ولا تلوح في الأفق أية حلول فورية لها، انصب الاهتمام على متابعة الجهود الرامية إلى كفالة الاكتفاء الذاتي.

٦ - وتجلت التحديات المتمثلة في فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والعنف الجنسي القائم على أساس نوع الجنس وكفالة السلامة الشخصية، وكرهية الأجانب، وتدهور البيئة، وانعدام الأمن الغذائي، وغير ذلك من العقبات التي تحول دون تمتع اللاجئين بحقوقهم الأساسية. وقد ظلت حالة اللاجئين والمشردين في أنحاء كثيرة من أفريقيا محفوفة بالمخاطر.

ثانياً - عروض عامة إقليمية

ألف - شرق أفريقيا والقرن الأفريقي

٧ - في منطقة شرق أفريقيا والقرن الأفريقي، استمر عدم الاستقرار في معظم أنحاء جنوب الصومال (حيث بقي أغلب اللاجئين الصوماليين من هذه المنطقة في كينيا وإثيوبيا وجيبوتي واليمن)، بينما يشهد شمال غرب الصومال ('صوماليلاند') وشمال شرقها ('بونتلاند') استقراراً نسبياً. واستمرت إعادة اللاجئين الإريتريين من السودان إلى ديارهم طوال عام ٢٠٠٣، مع حدوث بعض الانتكاسات. وبعثت التطورات الإيجابية في محادثات السلام بشأن السودان الآمال في عودة حوالي ٦٠٠ ٠٠٠ لاجئ سوداني خلال السنوات القليلة القادمة.

إريتريا

٨ - قدمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الدعم للحكومة فيما يتعلق بتوفير الحماية الدولية والمساعدات المادية لحوالي ٤ ٠٠٠ لاجئ سوداني وصومالي يعيشون في المخيمات، ولزهاء ٢٠٠ لاجئ وشخص من ملتمسي اللجوء في المدن. وفي عام ٢٠٠٤ تم تركيب نظم جديدة لتحديد هوية اللاجئين، مما يسمح بتحسين تخطيط مشاريع المساعدة الموجهة.

٩ - وأعادت المفوضية وسهلت إعادة زهاء ٩ ٥٠٠ لاجئ إريتري طوعاً من السودان في عام ٢٠٠٣، و ٨ ٣٠٠ حتى منتصف عام ٢٠٠٤. وتلقى جميع العائدين ومجموعة المساعدة في المرحلة الأولى على إعادة الإدماج، وتتمثل في المأوى والغذاء ومنح غذائية ومنح نقدية. وجرى تنفيذ المزيد من مشاريع إعادة الإدماج على الصعيد المجتمعي في قطاعات الزراعة، وإنتاج المحاصيل، والتعليم، والصحة، والصرف الصحي والمياه. وتلقى أكثر

من ١٠٠ ٠٠٠ عائد، عاد أغلبهم قبل عام ٢٠٠٢، مساعدة لتسهيل إعادة الاندماج في مناطق العودة الرئيسية. وتم توقيع رسالة تفاهم بين المفوضية وبرنامج الأغذية العالمي والحكومة لضمان توفير المعونة الغذائية والمساعدة على الانتعاش، بما يخفف وقع الجفاف على العائدين. وأنشئ نظام جديد لتسجيل اللاجئين لتسهيل تحديد الهوية وإيجاد حلول دائمة.

١٠ - وأقامت المفوضية اتصالات مع الجهات المعنية بالتنمية بشأن تلبية متطلبات إعادة الإدماج على المدى الطويل. وعلى الرغم من تحقيق بعض التقدم في هذا المجال، ظل نقص التمويل يشكل معضلة. ولا يزال استمرار النزاع الحدودي بين إريتريا وإثيوبيا بالإضافة إلى الجفاف الشديد يؤثران على البيئة الاجتماعية والاقتصادية والأمنية. كما أن غياب تشريعات تنظم شؤون اللاجئين نال من نوعية الحماية التي يتلقاها اللاجئون وملتمسو اللجوء وأثر على الأوضاع في محل اللجوء.

إثيوبيا

١١ - تدهور الوضع الأمني في منطقة غامبيلا غربي إثيوبيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأسفرت عدة مواجهات عرقية في مخيمي دَمّا وفونغيديو وما حولهما إلى مقتل ١٤٨ شخصا (١٦ لاجئا و ١٣٢ مواطنا) وجرح ٢٤ شخصا آخرين. ونُقل موظفو الأمم المتحدة وغيرها من الوكالات مرتين إلى خارج غامبيلا بسبب انعدام الأمن المستمر في المنطقة. وخلال النصف الأول من عام ٢٠٠٤، لم تتمكن المفوضية وشركاؤها المنفذون من الوصول إلى مخيمات اللاجئين السودانيين في فونغيديو ودَمّا وبونغا. وتأثرت عملية إيصال المساعدات الإنسانية، كما توجب تأجيل إنشاء موقع مخيم أودير - بول لنقل ٢٤ ٥٠٠ من لاجئي قبليتي النوير والدنكا من فونغيديو.

١٢ - وبالإضافة إلى توفير الحماية والمساعدة المادية للاجئين في إثيوبيا، عملت المفوضية أيضا على إعادة اللاجئين الصوماليين طوعا إلى شمال غرب الصومال ('صومالياند'). فساعدت المفوضية على إعادة ٩ ٠٠٠ لاجئ من هؤلاء اللاجئين في عام ٢٠٠٣، وحوالي ٤ ٤٠٠ منهم خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٤، مما سمح بإغلاق مخيم اللاجئين الصوماليين في هارتي شيخ. بيد أن عملية الإعادة تباطأت بطلب من سلطات 'صومالياند' بسبب نقص القدرة الاستيعابية، ولم يتسن تنفيذ عملية الإعادة المخططة للاجئين في مخيم عايشة بسبب وجود ألغام أرضية.

١٣ - وفي أعقاب التوجيهات الحكومية الصادرة في أيار/مايو ٢٠٠٤ قامت المفوضية بنقل ٧ ٠٠٠ لاجئ إريتري من موقع وعالة نهبي القريب من الحدود الإثيوبية الإريتريّة، إلى مخيم جديد بعيدا عن الحدود، مما يزيد إمكانات حصولهم على حماية دولية.

كينيا

١٤ - في كينيا، حصل حوالي ٢٤٠ ٠٠٠ لاجئ صومالي في المخيمات والمناطق الحضرية على حق اللجوء. ووصل حوالي ٨ ٠٠٠ لاجئ معظمهم من السودانيين والصوماليين في عام ٢٠٠٣، أو منحوا حق اللجوء الفردي في عام ٢٠٠٣. وعاد حوالي ٢٠٠٠ من اللاجئين الصوماليين الذين هربوا إلى مانديرا في الربع الأول من عام ٢٠٠٤، إلى مسقط رأسهم بعد أن أدت مفاوضات دعمتها السلطات والمجتمع الدولي إلى إنهاء الصراع الذي فُرِّوا منه. كما عملت المفوضية على تسهيل وتحقيق الإعادة إلى الوطن، وساعدت ٨٠٠ لاجئ على العودة إلى بلدانهم الأصلية، وأغلبهم من الصومال. وتم توسيع نطاق النهج المتعدد القطاعات المتبع في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، مما أدى إلى زيادة الوعي والمعرفة بأساليب العناية الوقائية بين سكان المخيمات. وأعدت المفوضية، خلال تلك السنة، توطيّن ٧ ٣٠٠ لاجئ في الولايات المتحدة الأمريكية، منهم ١ ٠٠٠ صومالي من قبيلة البانتو.

١٥ - وقد اضطرت أغلبية اللاجئين إلى البقاء في المخيمات، حيث لا توجد موارد أو فرص للعمل، مما يجعل بقاءهم معتمدا كلياً على المساعدات الإنسانية.

١٦ - وقد أثرت الأمطار الغزيرة والفيضانات التي أعقبتها في الربع الثاني من عام ٢٠٠٣ تأثيراً كبيراً على الأسر المعيشية للاجئين، وأضررت بمهابط الطائرات فضلاً عن طرق النقل والإمداد المؤدية إلى المخيمات في داداب وكاكوما.

الصومال

١٧ - من العقوبات الرئيسية التي أعاقّت إعادة اللاجئين على نطاق واسع من البلدان المجاورة، غياب الخدمات الاجتماعية الأساسية وانعدام الفرص الاقتصادية بعد العودة. وقد تباطأت حركات الإعادة إلى الوطن عدة مرات بناءً على طلب السلطات المحلية بدعوى نقص القدرة الاستيعابية. وتفاقم الوضع من جراء الجفاف الشديد في الشمال وانعدام الأمن عموماً في الجنوب. وكانت انتهاكات حقوق الإنسان مستشرية وعلى الأخص في الجنوب، وشملت القتل العمد، وأعمال النهب، وتدمير الممتلكات، وتجنيد الأطفال، والاختطاف، والتمييز ضد الأقليات، والتعذيب، والاعتقال والاحتجاز غير القانونيين، والحرمان من المحاكمة وفق أصول القانون على أيدي السلطات المحلية. وإضافة إلى ذلك ساد العنف القائم على أساس نوع الجنس بما في ذلك الاغتصاب، وتشويه الأعضاء التناسلية لما يتراوح بين ٩٥ و ٩٨ في المائة من الإناث، فضلاً عن الزواج القسري المبكر وحرمان البنات من التعليم.

١٨ - وقد أثار المرسوم الرئاسي "صوماليلاند" المؤرخ ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الذي نص على طرد جميع "الأجانب المتواجدين بصورة غير قانونية" في غضون ٤٥ يوماً قلقاً

شديدا فيما يتصل بمسألة الحماية، حيث ترتب على إصدار القرار تدهور بيئة حماية الأجانب والمشردين داخليا القادمين من جنوب الصومال، واضطر الكثيرون منهم إلى البحث عن السلامة والأمن في شمال شرق الصومال ('بونتالاند').

١٩ - وساعدت المفوضية ما يزيد على ١٠ ٠٠٠ صومالي على العودة إلى الوطن طوعا من جيبوتي وإثيوبيا وكينيا وغيرها من البلدان. ونُفذ في عام ٢٠٠٣ ما مجموعه ١٣٣ مشروع إعادة إدماج على الصعيد المجتمعي في مجالات الخدمات المحلية، والصحة، والمياه، والصرف الصحي، والنقل، وإنتاج المحاصيل، والتعليم. والتحق حوالي ١٠ ٠٠٠ طفل بالتعليم من خلال بناء المدارس الابتدائية وإصلاحها؛ وتم تدريب حوالي ١ ٥٠٠ معلم؛ وتلقى حوالي ١٦٧ من الشباب العائدين تدريباً مهنياً. وتم تعزيز استفادة حوالي ١٥ ٠٠٠ شخص من المرافق الصحية. وفي "صوماليلاند"، ومقديشو، وقوريولي، وأفغوي، (جنوب منطقة شيبيلي)، وأرمو (منطقة باري)، توفر شبكات مياه جديدة أو مستصلحة الماء النقي لحوالي ١١٦ ٠٠٠ شخص. وفي المجموع استفاد حوالي ٣٨ ٠٠٠ شخص من فرص اقتصادية أفضل، من خلال مشاريع مختلفة مدرة للدخل. واستطاع قرابة ١ ٢٠٠ عائد في "صوماليلاند" (٩٠ في المائة منهم من النساء) تحسين دخلهم الأسري بفضل مخطط لتوفير الائتمانات المتناهية الصغر.

السودان

٢٠ - أسفر التقدم المحرز في محادثات السلام بنيفاشا بين حكومة السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان/الحركة الشعبية لتحرير السودان، حيث تم التوقيع على ثلاثة بروتوكولات في أيار/مايو ٢٠٠٤ من شأنها أن تؤدي إلى اتفاق سلام شامل، عن تحسن آفاق تنظيم عملية واسعة النطاق لإعادة اللاجئين السودانيين إلى ديارهم في جنوب السودان. وقد نفذت الأمم المتحدة سلسلة من الأنشطة التحضيرية في مناطق العودة، من بينها إجراء تقييم للقدرات اللوجستية في المنطقة.

٢١ - غير أن الحالة المروعة التي يعيشها المشردون في منطقة دارفور بغرب السودان ألقت بظلالها على هذه الاحتمالات الإيجابية، وذلك بسبب القتال بين الحكومة وبين مجموعتين من المتمردين هما جيش تحرير السودان، وحركة العدل والمساواة. واستمر ورود التقارير عن الهجمات التي تشن بصفة منتظمة على المدنيين، ويجري فيها إحراق القرى ونهبها، وارتكاب مذابح واسعة النطاق، وعمليات اغتصاب جماعي، وعمليات اختطاف. وتعرض أيضا العاملون في مجال الشؤون الإنسانية لهجمات ونُهبت قوافل الإغاثة. وأعاق استمرار انعدام

الأمن وصول الوكالات الإنسانية إلى المشردين داخليا، الذين عانوا من سوء التغذية بشكل حاد ومن غياب الخدمات الأساسية.

أوغندا

٢٢ - ما زالت الأزمة التي شردت ما يُقدر بزهاء ١,٦ مليون شخص في شمال أوغندا، والتي تعد من أعنف الأزمات الإنسانية التي شهدتها العالم مستمرة بلا هوادة. فحركة التمرد التي يقودها جيش الرب للمقاومة، الذي يختطف الأطفال ويعاملهم بقسوة ويرسلهم لقتل أصدقائهم وأقاربهم، ظلت مستمرة على مدى ١٨ سنة. وقد اختطف، حسبما أفادت التقارير، حوالي ٢٨ ٠٠٠ طفل، نصفهم خلال فترة السنتين المنتهية في أيار/مايو ٢٠٠٤.

٢٣ - وازداد عدد هجمات جيش الرب على مخيمات المشردين منذ عام ٢٠٠٢، على إثر فقدان المتمردين القواعد التي كانت تمدهم بالدعم من السودان المجاور. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٤، ذبح جيش الرب حوالي ٣٠٠ مشرد في مخيم برلونيا. وتلى ذلك عدد كبير من الهجمات الأخرى، اقترنت في العادة بمذابح، وأعمال اغتصاب واختطاف ونهب، في جميع أنحاء شمال أوغندا. ويفد حوالي ٤٥ ٠٠٠ طفل، أو ما يسمى بـ 'الرحالة الليليين' إلى البلدات في كل ليلة للنوم في الشوارع أو في المباني العامة مخافة أن يُختطفوا من القرى أو المخيمات. ولم تُحل زيادة الاهتمام الدولي بالأزمة ولا الاستراتيجية العسكرية التي تتبعها الحكومة دون استمرار تدهور الأوضاع الأمنية والإنسانية في شمال أوغندا.

٢٤ - وفي الوقت نفسه بذلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين جهودا لضمان توفير الحماية الدولية لأكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ لاجئ، معظمهم من السودان؛ ومساعدة أكثر من ١٧٨ ٠٠٠ لاجئ سوداني على تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي تمشيا مع 'استراتيجية الاكتفاء الذاتي'؛ وتسهيل إعادة اللاجئين الروانديين طوعا إلى الوطن، وتوفير الحماية الدولية لـ ٨٠٠ لاجئ في مدينة كمبالا؛ وتسهيل حماية ما يربو على ١٥ ٠٠٠ لاجئ شردوا من مخيمات كيتغوم في عام ٢٠٠٢ نتيجة هجمات جيش الرب، إلى مقاطعتي أرونا ويومبي في شمالي أوغندا، حيث وفرت السلطات أراضي للاستيطان.

٢٥ - والعقبة الرئيسية التي تعوق البرامج الخاصة باللاجئين هي استمرار عمليات جيش الرب حول المستوطنات في مقاطعة أديوماني (شمال أوغندا)، مما أدى إلى تشريد ٢٦ ٠٠٠ لاجئ آخرين.

باء - غرب أفريقيا

٢٦ - تمضي عملية السلام في سيراليون قُدماً، وأعيد إحلال الأمن والاستقرار في غينيا - بيساو. ولئن كانت الأوضاع في ليبيريا قد تحسنت بصورة ملحوظة منذ نشر قوات حفظ السلام، وبدأت فعلاً حركة العودة التلقائية، فإن الحالة في كوت ديفوار للأسف لا يمكن أن توصف بعد بأنها مستقرة بدرجة كافية لضمان عودة مأمونة. وقد اشتركت الحكومات والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة في وضع نهج إقليمية لبناء السلام ونزع السلاح، وتسريح المحاربين، والإعادة إلى الوطن، وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج.

كوت ديفوار

٢٧ - شكلت الظروف الأمنية المتقلبة وتشريد السكان على فترات متقطعة في عام ٢٠٠٣ تحديات كبيرة للجهات الفاعلة في مجال الشؤون الإنسانية في كوت ديفوار، من بينها محدودة فرص وصول موظفي المفوضية وغيرهم من العاملين في مجال الشؤون الإنسانية إلى المناطق التي تأوي اللاجئين. وقد أصبح تورط المحاربين الليبريين في النزاع الإيفواري لدى الشعب مشاعر العداء حيال اللاجئين. فانقلبت على اللاجئين الليبريين مجتمعات محلية كانت قد تعايشت معهم بسلام على مدى سنوات طوال، مما يهدد فرص اندماجهم في المجتمع الإيفواري. وبالتالي استهل برنامج عاجل لإعادة توطين حوالي ٨ ٠٠٠ لاجئ في الولايات المتحدة.

٢٨ - وتم التغلب تدريجياً على المواقف السلبية تجاه اللاجئين من خلال حملة لإعلام الجمهور تشجع على التعايش بوثام بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة. كما أن مغادرة الرئيس تايلور في آب/أغسطس ٢٠٠٣ كان لها أثر إيجابي على وضع اللاجئين الليبريين في كوت ديفوار. وعاد تلقائياً إلى كوت ديفوار كثير من اللاجئين الإيفواريين الذين كانوا قد التمسوا اللجوء في البلدان المجاورة في أواخر عام ٢٠٠٢ وبداية عام ٢٠٠٣.

غينيا

٢٩ - وفرت غينيا ملاذاً آمناً للاجئين الذين فروا من الصراعات في أربعة من البلدان الستة المجاورة لها، وهي غينيا - بيساو (١٩٩٨-١٩٩٩)، وليبيريا (منذ عام ١٩٨٩)، وسيراليون (منذ عام ١٩٩٠)، وكوت ديفوار (منذ عام ٢٠٠٢). وقد سمح التوصل إلى حلول دائمة خلال السنتين الماضيتين بتخفيض ملحوظ في عدد اللاجئين المقيمين حالياً في غينيا، في ظروف اقتصادية واجتماعية عصيبة وفي بيئة سياسية هشة، خاصة في منطقة غابات غينيا (Guinée Forestière) التي تأوي أكبر عد من اللاجئين.

٣٠ - وخلال الفترة قيد الاستعراض قدمت المفوضية الدعم للحكومة في توفير الحماية الدولية لأكثر من ١٨٥ ٠٠٠ لاجئ، أغلبهم من ليبيريا وسيراليون، منهم قرابة ١١١ ٥٠٠ حصلوا على مساعدات وخدمات أساسية في مخيمات اللاجئين. وفي عام ٢٠٠٣، قدمت المفوضية وشركاؤها مساعدات طارئة لـ ٣٧ ٠٠٠ من القادمين الجدد، معظمهم من الهاربين من النزاع الليبيري. وأدت حملة نشطة ضد العنف الجنسي القائم على أساس نوع الجنس إلى ارتفاع عدد الحالات المبلغ عنها حيث أبدى اللاجئون استعدادا متزايدا لمعالجة قضايا الماضي والحاضر. وتلقى الضحايا المساعدة الطبية والنصح وأُتخذت إجراءات قانونية ضد الجناة.

٣١ - وكان من الصعب الوصول إلى المناطق القريبة من الحدود بسبب سوء أحوال الطرق التي استمرت حالتها في التدهور خلال فصل الأمطار. وأدى عدم استعداد الحكومة للسماح بتخصيص المواقع إلى بقاء اللاجئين الإيفواريين في ظروف معيشية صعبة، حيث تم إيواؤهم في ملاجئ جماعية مؤقتة. غير أن هؤلاء السكان وُفرت لهم الحماية والمساعدات الأساسية من خلال مجهود منسق من قبل المجتمع الإنساني بأسره.

٣٢ - ونُفذت عملية لتسجيل اللاجئين/التحقق من هويتهم في كل من المناطق الحضرية والمخيمات في الفترة من آذار/مارس إلى تموز/يوليه ٢٠٠٤. وقد أظهرت النتائج انخفاضاً كبيراً في عدد اللاجئين الليبيريين والسيراليونيين في المخيمات، التي انخفض عدد سكانها إلى ٧٩ ٠٠٠ نسمة، لسبب رئيسي يرجع إلى عمليات العودة التلقائية والمنظمة للاجئين السيراليونيين والعودة التلقائية للاجئين الليبيريين.

ليبيريا

٣٣ - وخلال النصف الأول من عام ٢٠٠٣ أدى انعدام الأمن إلى إعاقة وصول الجهات الإنسانية إلى أكثر من ثلثي أراضي ليبيريا. وفي آذار/مارس ٢٠٠٣، أدى مقتل اثنين من موظفي الشؤون الإنسانية إلى تعليق العمليات في شرق البلاد، وترتب على ذلك عدم تمكن المفوضية من تقديم المعونة إلى اللاجئين الإيفواريين والعائدين الليبيريين حتى نهاية السنة. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٣ اضطرت الأمم المتحدة إلى إجلاء جميع الموظفين الدوليين من ليبيريا لمدة أربعة أسابيع حيث شن المتمردون هجوماً على العاصمة نُهبَت أثناءه موجودات الوكالات الإنسانية. وخلق حجم الاحتياجات الإنسانية للمشردين داخلياً، واللاجئين، وللسكان، في منروفيا وما حولها في حد ذاته تحديات ضخمة للحكومة وللجهات الإنسانية. غير أنه نتيجة لتحسن الوضع الأمني، يُقدر عدد من عادوا إلى مسقط رأسهم منذ أواخر عام ٢٠٠٣ بحوالي ٥٠ ٠٠٠ لاجئ وآلاف من المشردين داخلياً. والتحدي الذي يواجهه المجتمع الدولي الآن

يتمثل في عودة حوالي ٢٦٠.٠٠٠ من المشردين داخليا المقيمين حاليا في المخيمات وأكثر من ٣٠٠.٠٠٠ لاجئ مقيمين في البلدان المجاورة، وإعادة إدماجهم.

سيراليون

٣٤ - بعد أن أعلن رسميا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ انتهاء الحرب الأهلية السيراليونية التي دامت ١٠ سنوات، عندما أُنجزت عملية نزع سلاح المحاربين السابقين وإعادة إدماجهم، عاد السلم أخيرا إلى البلاد كما أن عملية الإنعاش الشاقة تمضي قدما. وعقب إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية الناجحة في عام ٢٠٠٢، تم بسط السيطرة المدنية على أرجاء البلاد. وعاد حتى الآن ما يزيد على ٥٤٣.٠٠٠ من المشردين، بينهم لاجئون إلى مواطنهم الأصلية. وانتهت في تموز/يوليه ٢٠٠٤ عملية إعادة اللاجئين السيراليونيين التي بدأت في عام ٢٠٠٠ بمساعدة خارجية، وأسفرت عن عودة حوالي ٢٧٠.٠٠٠ لاجئ إلى بلادهم (منهم ٥٠.٠٠٠ عادوا خلال الفترة المشمولة بالتقرير)، ومعظمهم عادوا من غينيا وليبيريا.

٣٥ - وستستمر برامج إعادة إدماج العائدين طوال عام ٢٠٠٤ وتمتد إلى عام ٢٠٠٥. وبدأ هذا العام البرنامج المعني بالعائدين التحضير لمرحلي إعادة التأهيل وإعادة البناء، بمشاركة أكبر من الوكالات الإنمائية. وترجع المشاكل الرئيسية التي يواجهها العائدون إلى عدم توفر فرص كافية للحصول على المياه والمأوى والتعليم وللوصول إلى المرافق الصحية. وإضافة إلى ذلك كانت هناك عقبات أمام إعادة الإدماج الاجتماعية لمختلف الفئات، وعلى الأخص عدم حصول الشبان على فرص عمل قانونية يعول عليها. والنجاح في تنفيذ الأنشطة الإنمائية، إلى جانب بناء القدرات الوطنية، من شأنهما أن يشكلا عاملين حاسمين في تحقيق السلام الدائم والأمن والازدهار.

٣٦ - وتحسنت بشكل ملحوظ مستويات الحماية والمساعدة المقدمة لـ ٥٥.٠٠٠ لاجئ ليبري في سيراليون خلال السنتين الماضيتين، حيث تم توفير مأوى أُسري خاص بكل أسرة من أسر اللاجئين المقيمة في المخيمات. غير أن الحاجة تدعو إلى مزيد من التحسينات، خاصة في مجالي المياه والصرف الصحي. وقد أثرت أوجه النقص في هذين المجالين تأثيرا عميقا على اللاجئين، الأمر الذي تجلّى عندما تفشت حمى لاسا في عام ٢٠٠٣، التي بات الآن تحت السيطرة نوعا ما، وعندما تفشى مرض العمى النهري في مخيمات سيراليون في كل من عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤.

٣٧ - وخلال الفترة قيد الاستعراض أُنشئت مستوطنة قرب فريتاون لتسهيل الاندماج المحلي للاجئين، وخاصة الليبريين، الذين يعيشون في المناطق الحضرية في سيراليون منذ ما يزيد على عقد من الزمن.

جيم - وسط أفريقيا ومنطقة البحيرات الكبرى

٣٨ - على الرغم من وجود جيوب مضطربة في أفريقيا الوسطى ومنطقة البحيرات الكبرى، حدث عدد من التطورات الإيجابية. وشملت هذه التطورات اتفاق بريتوريا بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية (من أجل العودة المحتملة لـ ٣٧٧ ٠٠٠ لاجئ) والتوقيع على اتفاقات تفاهم في بوروندي في الآونة الأخيرة بين الحكومة وبين الجماعات المتمردة الرئيسية (من المحتمل أن يعود ما يزيد على ٥٠٠ ٠٠٠ لاجئ بوروندي). وفي عام ٢٠٠٣ عاد حوالي ٢٣ ٠٠٠ لاجئ رواندي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وبوروندي وزامبيا. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى ظل الوضع في الشمال متوترا، مما منع عودة ٤١ ٠٠٠ لاجئ مقيمين في تشاد المجاورة. وشكل تدفق ٢٠٠ ٠٠٠ لاجئ سوداني جديد من ولاية دارفور السودانية إلى تشاد مصدرا رئيسيا للقلق.

بوروندي

٣٩ - شهدت الحالة السياسية والأمنية في بوروندي تحسنا ملحوظا منذ نهاية عام ٢٠٠٣. والمجموعة المتمردة الرئيسية المسماة المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية هي الآن جزء من الحكومة الانتقالية. كما تجري الاتصالات بين الحكومة وجبهة التحرير الوطنية، وهي آخر مجموعة متبقية من المتمردين. وتُعتبر نسبة خمسة وتسعون في المائة من أراضي البلد الآن آمنة نسبيا. ونتيجة لذلك اختارت أعداد كبيرة من اللاجئين العودة إلى بوروندي، معظمهم من جمهورية تنزانيا المتحدة. وقد عاد حوالي ٨٢ ٠٠٠ لاجئ بوروندي إلى الوطن في عام ٢٠٠٣، وما يزيد على ٥٥ ٠٠٠ خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٤.

٤٠ - ورغم أن اللاجئين يعودون بأعداد كبيرة ما زال هناك الكثيرون منهم (وبخاصة في أحد المخيمات) الذين يصرحون بأنهم نتيجة لتجربتهم السابقة في انتخابات عام ١٩٩٣، سيظلون في محل لجوئهم لحين تسوية بعض القضايا المعلقة أي رد الممتلكات وإصلاح الجيش وإرساء برنامج فعال لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين وإعادة إلى الوطن. أما المجموعة الأخرى من اللاجئين التي قد لا تكون لديها رغبة في العودة فتمثل "الرغيل القديم" الذين فروا في عام ١٩٧٢.

٤١ - وقد عملت مفوضية شؤون اللاجئين جنبا إلى جنب مع سائر الشركاء في الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية على تعزيز ما تنطوي عليه عملية العودة داخل بوروندي من جوانب تتصل بإعادة الإدماج. وتم توقيع مذكرات تفاهم مع وكالات أخرى مثل

منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي.

٤٢ - وكان قرار مجلس الأمن ١٥٤٥ (٢٠٠٤) المؤرخ ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٤ والذي أُذن فيه بنشر عملية الأمم المتحدة في بوروندي خطوة كبرى صوب تهيئة بيئة آمنة لعودة اللاجئين والمشردين. وقد قامت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في بوروندي بجمع المعلومات عن انتهاكات حقوق الإنسان المدعى وقوعها وقامت بزيارات للمواقع للتحقق من تلك المعلومات. وزارت أيضا المفوضية مخيمات النازحين في محافظات ريوجي وجيتيغا وبوجومبورا وذلك في ظل التعاون مع فريق المتابعة الفني المشترك بين الوكالات الذي يعمل على حماية المشردين داخليا ويتألف من أعضاء في وكالات الأمم المتحدة وممثلي الإدارات الحكومية المعنية والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

٤٣ - شُكلت في جمهورية الكونغو الديمقراطية في حزيران/يونيه ٢٠٠٣ حكومة انتقالية للوحدة الوطنية تقوم على تقاسم السلطة، الأمر الذي شرعت على إثره مفوضية شؤون اللاجئين في التخطيط لإعادة زهاء ٣٥٠.٠٠٠ لاجئ كونغولي من البلدان المجاورة. ورغم أن الحكومة الانتقالية جاهدت خلال الفترة المشمولة بالتقرير لإعادة النظام إلى هذا البلد الشاسع ما برحت محافظتنا كيفو الشمالية والجنوبية الواقعتان في الجزء الشرقي من البلد ومقاطعة إيتوري بالمحافظة الشرقية الواقعة في شمال شرق البلد تشهد قتالا على فترات متقطعة. ففي أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠٠٤ اندلع القتال في بوكافو بين الموالين للجيش الوطني والمنشقين عليه مما أسفر عن تدفق زهاء ٢٠.٠٠٠ لاجئ على رواندا وبوروندي.

٤٤ - وستنفذ خطة الإعادة إلى الوطن على مراحل رهنا بالحالة السياسية والأمنية في مناطق العودة. وفي ظل هذه الخلفية، أجرت المفوضية تقييما أوليا لحالة اللاجئين الكونغوليين في البلدان المجاورة توطئة لاحتمال إعادتهم إلى الأجزاء المستقرة من البلد من قبيل مقاطعة كاتنغا الجنوبية.

٤٥ - وكان لتحسن إمكانيات الوصول إلى المناطق التي كان في السابق المتعذر الوصول إليها أثره في تمكين المفوضية من إعادة زهاء ١٥.٠٠٠ لاجئ رواندي في عام ٢٠٠٣ إلى وطنهم ليكتمل بذلك برنامج إعادة المقاتلين السابقين إلى الوطن في سياق عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن. وواصلت المفوضية تقديم المساعدات الإنسانية الأساسية لـ ١٦٠.٠٠٠ لاجئ في المناطق الريفية بجمهورية الكونغو الديمقراطية حيث يعيش بعضهم منذ عقود من الزمان. وقد انخرطت كل جماعات اللاجئين

التي طال عليها الأمد هناك والتي حصلت على أراضي في أنشطة زراعية كفاية وعلى الرغم من الظروف الاقتصادية الاجتماعية المناوئة، بات بمقدور ٦٠ إلى ٨٠ في المائة من هؤلاء اللاجئين الاعتماد على الذات من الناحية الغذائية بحلول نهاية عام ٢٠٠٣. وعملت مفوضية شؤون اللاجئين على معاونة الهيئات الإدارية على تنفيذ قانون اللاجئين المعتمد مؤخرا وذلك بمد اللجنة الوطنية لتحديد الأهلية بالدعم المؤسسي.

تشاد

٤٦ - تمثلت الأهداف الرئيسية المنشودة في تشاد في التصدي لحالة الطوارئ التي استوجبت التصرف على وجه الاستعجال وهي الحالة التي نشأت عن تدفق اللاجئين السودانيين بأعداد ضخمة من منطقة دارفور إلى شرقي تشاد في أواخر عام ٢٠٠٣ وعلى امتداد النصف الأول من عام ٢٠٠٤، فضلا عن تلبية احتياجات ٤١ ٠٠٠ لاجئ وفدوا من جمهورية أفريقيا الوسطى إلى جنوبي تشاد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

٤٧ - وفي شرقي تشاد، واجهت المفوضية أكبر ما شهده العالم خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٤ من عمليات تتصل باللاجئين وأشدّها تعقيدا. وفي سباق مع الزمن وفي ظل أحوال جوية قاسية وبنية تحتية متهاكة أو معدومة نجحت المفوضية في نقل ١٢٢ ٠٠٠ لاجئ إلى مواقع آمنة بعيدا عن الحدود.

٤٨ - وقد تم نقل اللاجئين إلى تسعة مخيمات كان انعدام المياه فيها والحاجة الملحة إلى تخزين ما يكفي من الغذاء تحسبا لموسم الأمطار من أكثر التحديات مدعاة للقلق. ووضعت المفوضية أيضا استراتيجية حماية شاملة لتلبية احتياجات اللاجئين وضحايا حوادث العنف المفجعة في السودان ومن بينها العديد من حالات العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس.

٤٩ - وفي جنوبي تشاد، قدمت المفوضية المساعدة إلى زهاء ٤١ ٠٠٠ لاجئ من جمهورية أفريقيا الوسطى فرّوا من القتال في الشمال في أواخر عام ٢٠٠٢. وكان سوء أحوال الطرق البرية من العقبات الرئيسية التي أعاقت تسليم المساعدة الغوثية إلى السكان اللاجئين. وخلال موسم الأمطار كان الوصول إلى اللاجئين أمرا بالغ الصعوبة إن لم يكن مستحيلا. ووفرت المفوضية المساعدة الفنية لحكومة تشاد فيما يتصل بتسجيل اللاجئين. وتم توزيع بطاقات تسجيل مؤقتة على جميع أسر اللاجئين الوافدة من جمهورية أفريقيا الوسطى.

رواندا

٥٠ - في رواندا، عاد ما مجموعه ٢٣ ٣٠٠ لاجئ رواندي إلى ديارهم خلال عام ٢٠٠٣ وظلت رواندا تشجع عودة ما تبقى من مواطنين روانديين في مختلف بلدان المنطقة رغم وجود شواغل إزاء إمكانية استدامة عمليات عودة اللاجئين بشكل متصل نظرا للكثافة السكانية. وعلى امتداد عام ٢٠٠٣ أبرمت المفوضية اتفاقات ثلاثية مع سبعة بلدان تستضيف حاليا اللاجئين الروانديين تُرسي بها أطرا قانونية وتنفيذية لإعادتهم طوعا إلى ديارهم. بيد أن تعقيد الحالات المتبقية يشكل بالنسبة للمفوضية ولبلدان اللجوء ولرواندا ذاتها تحديات جلية.

٥١ - وقد واصلت المفوضية تقديم المساعدة لـ ٦٠٠ ٣٦ لاجئ من جمهورية الكونغو الديمقراطية استوطنوا في مخيمي كيزيبا وغيهامي للاجئين. وعاونت المفوضية، أيضا، الحكومة في إنشاء مجلس من المقرر أن تحال إليه في عام ٢٠٠٤ مسألة البت في مركز اللاجئين.

دال - الجنوب الأفريقي

أنغولا

٥٢ - تم خلال عام ٢٠٠٣ إعادة ما مجموعه ١٣٣ ٠٠٠ لاجئ أنغولي إلى ديارهم من جمهورية الكونغو الديمقراطية وناميبيا وزامبيا. وقد أعيد زهاء ٧٦ ٠٠٠ لاجئ من هؤلاء اللاجئين بمساعدة المفوضية وشركائها (٤٣ ٠٠٠ شخص في قوافل منظمة عبر أربعة ممرات للعودة و ٣٣ ٠٠٠ شخص عادوا من تلقاء أنفسهم وتلقوا المساعدة لدى وصولهم إلى أنغولا). واستؤنفت في أيار/مايو ٢٠٠٤ حركات الإعادة إلى الوطن المنظمة حيث عاد ٢ ٠٠٠ لاجئ في قوافل بحلول ٣٠ حزيران/يونيه في حين عاد ٦ ٠٠٠ لاجئ من تلقاء أنفسهم وتلقوا المساعدة لدى وصولهم إلى أنغولا. وتيسيرا لعملية الإعادة إلى الوطن زادت المفوضية وجودها زيادة كبيرة في مناطق العائدين الرئيسية حيث أنشأت تسعة مكاتب جديدة في المحافظات الواقعة على الحدود.

٥٣ - وقضى اللاجئون العائدون بمجرد وصولهم إلى أنغولا ثلاثة إلى أربعة أيام في واحد من مراكز الاستقبال التسعة التي أنشأتها المفوضية في مناطق العودة حيث تلقوا دورات توعية بشأن الألغام الأرضية وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز وحصلوا كذلك على مواد غذائية وغير غذائية من قبيل أطعم أدوات مطبخ، وأغطية ومجموعات مواد بناء. وأصدرت شهادات ميلاد للأطفال. وتشمل المساعدات الأخرى في مجال إعادة الإدماج توفير التدريب باللغة البرتغالية للأطفال العائدين تيسيرا لالتحاقهم بنظام التعليم الأنغولي وتوزيع بذور وأدوات لتيسير تحقيق الاكتفاء الذاتي والاضطلاع بمبادرات لإفشاء السلام والمصالحة في مجتمعات

العودة وإنشاء مركز مجتمعي نسائي. وفضلا عن ذلك تم تعزيز القدرة الاستيعابية في مناطق العودة ببناء وإصلاح ١٩ مدرسة و ١٢ مركزا صحيا ومستشفين بلديين و ٣٦ مركزا لتوزيع المياه و ٥٠ مرحاضا.

٥٤ - والواقع أن انعدام فرص الوصول إلى مناطق العودة بسبب الألغام البرية وتهدم الجسور وسوء أحوال الطرق كلها أمور حالت دون الإعادة إلى الديار في ما يقرب من ٤٠ في المائة من مناطق عودة اللاجئين الرئيسية. وثمة عقبة كبرى أخرى ألا وهي الافتقار إلى الشركاء المنفذين الملائمين في مناطق العودة الرئيسية. وقد انصب اهتمام الحكومة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية على المرتفعات الوسطى المأهولة بالسكان التي عاد إليها معظم المشردين داخليا والمقاتلين السابقين المنتمين إلى الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا. وظلت المقاطعات الحدودية التي تقل فيها الكثافة السكانية والتي كان اللاجئين يعودون إليها مهملة. وقد شجعت المفوضية بقوة الحكومة وغيرها على بذل مزيد من الجهود في المستقبل لتيسير عودة اللاجئين وإعادة إدماجهم في المحافظات الحدودية بأنغولا التي تقل بها الكثافة السكانية.

٥٥ - وتنفيذا لعملية الإعادة الطوعية إلى الوطن، عملت المفوضية عن كثب مع حكومات أنغولا وبلدان اللجوء ووكالات أخرى تشمل برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومكتب منسق الشؤون الإنسانية والمنظمة الدولية للهجرة والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية. وساهمت مفوضية حقوق الإنسان في إنشاء فريق داخل فريق الأمم المتحدة القطري مختص بحقوق الإنسان ويعنى ضمن جملة أمور بحقوق اللاجئين والعائدين والمشردين داخليا.

جنوب أفريقيا

٥٦ - تستضيف جنوب أفريقيا أكبر عدد من لاجئي الحضر في الجنوب الأفريقي. حيث كان مجموع عدد الأشخاص محل الذكر في عام ٢٠٠٣ يبلغ ٦٠٠ ١١٠ شخص بينهم ٢٦ ٥٠٠ لاجئ و ٨٤ ١٠٠ من ملتمسي اللجوء. وفي عام ٢٠٠٤، زاد عدد ملتمسي اللجوء بواقع ٦ ٧٨٥ شخصا ليصل عدد الأشخاص محل اهتمام مفوضية شؤون اللاجئين إلى ١١٧ ٥٠٠ شخصا. وقد تلقى زهاء ١١ ١٠٠ شخص مساعدة عاجلة قصيرة الأجل. ووفرت مكاتب الاستشارات القانونية الممولة من المفوضية المساعدة القانونية في ١٣٠ ٥ حالة في جميع مناطق اللاجئين الرئيسية.

٥٧ - وفي عام ٢٠٠٣ أصبح من حق اللاجئين الاستفادة من البرنامج الحكومي للعلاج والرعاية المتصلين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومُنح أبناء اللاجئين فرص الالتحاق

بالمدارس الابتدائية. وأصدرت وزارة الداخلية بطاقات هوية خاصة باللاجئين منحت لـ ٩١ في المائة ممن قدموا طلبات للحصول عليها.

٥٨ - وظلت ظاهرة حركات الهجرة المختلطة إلى جنوب أفريقيا تشكل تحديا كبيرا. فالنقابات التي اضطلعت بأنشطة غير قانونية أساءت استعمال نظام اللجوء ولطخت صورة اللاجئين. وقد أسهمت هذه الظاهرة في تأجيج مشاعر كراهية الأجانب التي يواجهها اللاجئين يوميا مما حدا المفوضية على استهلال حملة توعية لإرهاف وعي السلطات الحكومية وتعبئة دعم المجتمع المدني من أجل تبديد مشاعر كراهية الأجانب.

زامبيا

٥٩ - جددت المفوضية خلال عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤، في اتباع سياسة مزدوجة قوامها توفير الحماية والمساعدة لما يقدر عدده بزهاء ٢٠٠ ٠٠٠ لاجئ مع العمل في الوقت نفسه على النهوض بالحلين الدائمين الممثلين في الإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين. ونفذت أيضا برامج لكفالة التمكين الاقتصادي والاجتماعي للاجئين الذين اختاروا البقاء في زامبيا.

٦٠ - ومع إعادة السلام والأمن إلى أنغولا، أبدى الكثير من الأنغوليين الذين نُفيوا إلى زامبيا لعقود من الزمان، رغبة قوية في العودة إلى الوطن. وقد ساعدت المفوضية في إعادة ٢٣ ٣٠٠ لاجئ أنغولي من زامبيا أُعيد منهم ١٤٠ ١٨ شخص في عام ٢٠٠٣ و ١٦٧ ٥ شخصا في عام ٢٠٠٤. كما أعيد توطين ما يربو على ١٥٠ لاجئا في بلدان ثالثة.

٦١ - ولئن كان من المتوقع أن يعود المزيد من الأنغوليين إلى الوطن قد يختار آخرون البقاء في زامبيا. وتصدر الإشارة إلى مبادرة زامبيا التي استفادت منها المجتمعات المحلية المضيفة واللاجئون، وهي مشروع أنشئ لتخفيف حدة الآثار المترتبة على العجز الغذائي وضعف الهياكل الأساسية ومحدودية إمكانات الحصول على فرص اقتصادية وهي آثار ينوء بها مجتمعة زهاء ٤٥٠ ٠٠٠ شخص بينهم ١٠٠ ٠٠٠ لاجئ. والواقع أن التقدم المحرز في هذا المشروع مشجع للغاية. وفي الموسم الزراعي ٢٠٠٣/٢٠٠٤، تمكن اللاجئون وسكان المجتمعات المحلية الزامبية المنخرطون في المبادرة من تلبية احتياجات أسرهم المعيشية وتحقيق فائض غذائي.

٦٢ - ودعت المفوضية أيضا إلى منح اللاجئين مزيد من فرص العمل وغيرها من فرص الاندماج في المجتمعات المحلية وساعدت لاجئي الحضر على الحصول على بطاقات هوية إلكترونية.

ثالثا - مجالات محددة من التعاون المشترك بين الوكالات

ألف - تنسيق الموارد

٦٣ - ما زالت عملية النداءات الموحدة تشكل أداة هامة من أدوات التنسيق والتخطيط الاستراتيجي في حالات الطوارئ المعقدة في أفريقيا. وفي عام ٢٠٠٤ أطلق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ١٩ نداء موحدا من أجل أفريقيا، مقترحا برامج يناهز مجموع تكلفتها ٢,٥ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وخلال هذا العام تعين تنقيح بعض النداءات وبخاصة النداءين الخاصين بتشاد والسودان، بحيث تنعكس فيها زيادة الاحتياجات.

٦٤ - وتبين من تتبع المكتب لاستجابة المانحين من الناحية المالية للنداءات أنه بحلول منتصف آب/أغسطس ٢٠٠٤ كانت الاستجابة لتلك النداءات تغطي عموما ما تتراوح نسبته بين ١٦ في المائة وزهاء ٧٥ في المائة من الاحتياجات المنقحة. وكانت النداءات المتعلقة بأنغولا وجمهورية تنزانيا المتحدة والنداءات الإقليمية المتعلقة بمنطقة البحيرات الكبرى ووسط أفريقيا وغرب أفريقيا هي النداءات الوحيدة التي تلقت تمويلا يغطي ما يربو على ٥٠ في المائة من الاحتياجات المالية المنقحة. والواقع أن نقص التمويل أعاق بشدة قدرة الوكالات الإنسانية على تلبية الاحتياجات الإنسانية الجمة.

٦٥ - وقد تحسنت حالة التمويل بالنسبة لمعظم عمليات مفوضية شؤون اللاجئين المقررة في إطار عملية النداءات الموحدة تحسنا ملموسا خلال عام ٢٠٠٤ وكانت عمليتا المفوضية المتصلتان ببوروندي والسودان هما العمليتان الوحيدتان اللتان لم تتلقيا بحلول منتصف آب/أغسطس ٢٠٠٤ من التمويل اللازم لتغطية الاحتياجات المنقحة سوى ٥٠ في المائة.

٦٦ - وستقل عدد النداءات الموحدة الخاصة بأفريقيا في عام ٢٠٠٥ مما يعد علامة إيجابية. وقد اختار كل من الفريقين القطريين التابعين للأمم المتحدة في ليبيا والسودان الاضطلاع في عام ٢٠٠٥ بعملية تخطيط متكاملة بالاشتراك مع الوكالات الإنمائية.

٦٧ - وقد حدت الاستنتاجات التي خلُصت إليها أربع دراسات أجريت في عام ٢٠٠٣ بشأن تمويل الأنشطة الإنسانية أعضاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات على وضع إطار مشترك لتقييم الاحتياجات في ظل عملية النداءات الموحدة وهو الإطار الذي يجري تجريبه الآن في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

باء - أمن مستوطنات اللاجئين وأمن الموظفين

٦٨ - ما برح الكثير من اللاجئين في أفريقيا يواجهون مشاكل أمنية كان آخرها وأفظعها المذبحة المروعة التي راح ضحيتها ١٥١ لاجئا كونغوليا بمركز العبور في راتونبا ببوروندي خلال ليلة ١٣ - ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٤.

٦٩ - ولتعزيز السلامة الشخصية للاجئين بفصل العناصر المسلحة عن جموع اللاجئين، اتفقت المفوضية وإدارة عمليات حفظ السلام في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ على مجموعة من نقاط التفاهم الغرض منها توطيد التعاون.

٧٠ - وكانت قلة إمكانيات الوصول إلى جموع المشردين والعائدين مشكلة متكررة في عدد من البلدان الأفريقية من بينها شمال أوغندا وشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وليبيريا وكوت ديفوار ومؤخرا منطقة دارفور بالسودان وشرقي تشاد. وقد ترتب على تلك المشكلة آثار خطيرة فيما يتصل بكفالة السلامة الشخصية لجموع المشردين وتوفير الحماية لهم كما أنها أثرت على صحتهم وسبل عيشهم.

٧١ - وكان أيضا للاعتبارات الأمنية آثار هامة بالنسبة لسلامة الموظفين وقد واصلت المفوضية العمل عن كثب مع الشركاء الحكوميين والحكوميين الدوليين وغير الحكوميين وذلك من خلال عدة جهات من بينها مكتب منسق الأمم المتحدة لشؤون الأمن واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات واللجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الإنسانية وذلك لتنسيق المسائل المتصلة بأمن الموظفين وفرص الوصول إلى المستفيدين.

٧٢ - والواقع أن الطابع الإقليمي الذي يتسم به عدد من الصراعات في القارة الأفريقية وبخاصة في غرب أفريقيا ومنطقة البحيرات الكبرى ظل يشكل تحديا لمنظومة الأمم المتحدة وظلت مسألة اتباع نهج شاملة عبر الحدود تشارك فيها طائفة عريضة من الجهات الفاعلة تعد مسألة شديدة الأهمية بالنسبة للسعي إلى إيجاد حلول تمنع نشوب تلك الصراعات أو تضع حدا لها.

جيم - تقديم المساعدة إلى اللاجئين من الأطفال والنساء وتوفير الحماية لهم

اللاجئات

٧٣ - ظلت "الالتزامات الخمسة حيال اللاجئات" المنوطة بالمفوض السامي لشؤون اللاجئين هي الدليل الرئيسي الذي يسترشد به في تعزيز المساواة بين الجنسين ومشاركة اللاجئات في أفريقيا. وقد شهد عام ٢٠٠٣ تحسنا تدريجيا وإن كانت له أهميته بالنسبة لتمثيل النساء في إدارة المخيمات وفي المواقع القيادية. وفي ثلثي البلدان الأفريقية، تم الوفاء

بالالتزام الخاص بتسجيل الأفراد بنسبة ١٠٠ في المائة إلا أنه فيما يتصل بالوثائق كانت النسبة للأسف أدنى من ذلك. ويوجد لدى معظم البلدان استراتيجيات قطرية للتصدي للعنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس. وقد عُقدت منذ بداية عام ٢٠٠٣، أربع حلقات عمل تدريبية إقليمية بشأن موضوع العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس واستهدفت ٢٩ بلدا في المنطقة. وظلت النساء تواجهن صعوبات تحول دونهن والمشاركة في تصريف المواد الغذائية وغير الغذائية. وأخيرا لم يتسن إلا لثلث البلدان إيصال مواد النظافة الصحية لنسبة ١٠٠ في المائة من اللاجئين الأمر الذي يعزى أساسا إلى الافتقار إلى التمويل.

٧٤ - وفي عام ٢٠٠٣، أجرت المفوضية وبرنامج الأغذية العالمي تقييما للالتزامات حيال اللاجئين على الصعيد المجتمعي في أوغندا. وفي عام ٢٠٠٤، واصلت الأفرقة المشاركة في هذا المشروع دراسة وتوثيق أفضل الممارسات من أجل زيادة مشاركة المرأة في توزيع الأغذية ومراقبة المواد الغذائية وغير الغذائية في مخيمات آخرين للاجئين.

الأطفال اللاجئين

٧٥ - استمر تعزيز حقوق الأطفال اللاجئين عن طريق توطيد التعاون فيما بين الوكالات؛ وزيادة الدعم الميداني والاضطلاع بأنشطة تدريبية فضلا عن أنشطة المشروع الرائد المتعلق بتعميم مراعاة المنظور الجنساني واعتبارات السن والعمل من أجل حقوق الطفل. وظلت المفوضية تولي الأولوية للشواغل الخمسة التي تعتبر من الأمور البالغة الأهمية بالنسبة لحماية اللاجئين الأطفال وهي: الانفصال عن الأهل؛ والاستغلال والإيذاء والعنف الجنسي؛ والتجنيد العسكري؛ والتعليم؛ والاحتياجات الخاصة للمراهقين. وقد جرى تبسيط الإبلاغ عن تلك القضايا في التقارير السنوية المقدمة من المفوضية بشأن مسألة الحماية ويستدل من المؤشرات على أن عملية التبسيط هذه نجحت في تركيز قدر أكبر من الاهتمام على تلك القضايا.

٧٦ - وقد طُرحت في شباط/فبراير ٢٠٠٤، ”المبادئ التوجيهية المشتركة بين الوكالات المتعلقة بالأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم“ وهي المبادئ التي وضعت لعدة أهداف من بينها تعزيز التعاون فيما بين الوكالات للتصدي لمشكلة تجنيد الأطفال اللاجئين قسرا. وأنشئت في أبيدجان ونيروبي وبريتوريا شبكات لحماية الأطفال وذلك من خلال اللجان التوجيهية الإقليمية المشتركة بين الوكالات والمعنية بالعمل من أجل حقوق الطفل. وبدأت المفوضية أيضا في عام ٢٠٠٤ في نشر موظفين معنيين بحماية الطفل في مناطق حساسة - هي حتى الآن غينيا وسيراليون وتشاد.

٧٧ - وقد جرى تعزيز مشاركة الأطفال من خلال أنشطة مختلفة اضطلع بها في أفريقيا تشمل ضمن ما تشمل إقامة حوار مباشر مع الأطفال المنفصلين عن ذويهم في سيراليون؛ وتقديم برنامج إذاعي بشأن حقوق الطفل في جنوب أفريقيا؛ وعقد حلقة عمل في لوساكا بشأن العمل من أجل حقوق الطفل عبر الحدود؛ والقيام، في ظل التعاون مع اليونيسيف، بتدريب أفرقة الرصد المجتمعية في ليبيريا المعنية بالعنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس واحتياجات الأطفال المعرضين للتجنيد القسري؛ ومعاونة المنظمات غير الحكومية في كينيا في العمل على تضمين مشروع قانون يتعلق باللاجئين نصا بشأن حقوق المرأة وحقوق الطفل؛ واستهلال دراسة في غرب أفريقيا بالاشتراك مع منظمة العمل الدولية بشأن مسألتي الاستغلال والاتجار؛ والاضطلاع بمشاريع مختلفة تعود على الطفل بأعظم نفع.

دال - التعليم

٧٨ - أدى تنقيح المفوضية لسياستها التعليمية ومبادئها التوجيهية الميدانية في عام ٢٠٠٣ إلى زيادة التركيز على كفالة فرص الحصول على التعليم الابتدائي في أفريقيا. وللتغلب على انخفاض معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية وبخاصة بين الفتيات اللاجئات استهلت مشاريع مبتكرة في كينيا وإثيوبيا والصومال، في ظل الشراكة مع الهيئات الخاصة. واستمر تقديم المنح الدراسية في مرحلة التعليم العالي في إطار مبادرة ألبرت أينشتاين الألمانية الأكاديمية لصالح اللاجئين وتقديم الدعم للتعليم الثانوي من الصندوق الاستئماني لجائزة هوفويه بوانبي للسلام. واضطلع بمشاريع لتعليم المهارات الحياتية وتم توسيع نطاق تلك المشاريع لتشمل رسائل تتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والصحة والصرف الصحي والبيئة والتوعية بالألغام الأرضية. وبالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) جرت متابعة برنامج التثقيف في مجال السلام الذي تؤيده الشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بتوفير التعليم في حالات الطوارئ وذلك لكفالة إمكانية استدامة البرنامج في الأجل الطويل.

٧٩ - ووضعت مؤشرات تقيس الكم والكيف في مجال التعليم بغرض رصد مدى توفير التعليم الابتدائي للأطفال وتقديم الدعم في هذا المضمار والنهوض بالمساواة بين الجنسين في أفريقيا تماشيا مع الغاية الإنمائية للألفية المحددة في هذا الصدد. ويتناول أحد تلك المؤشرات بوجه خاص المبادرات المنظمة لاستبقاء الفتيات في المدارس. وقد أدرجت المؤشرات آنفة الذكر في دليل المفوضية العملي لتطبيق المعايير والمؤشرات بصورة منهجية في عمليات المفوضية^(١). وفضلا عن ذلك استهلت مشاريع تركز تحديدا على المرأة. ففي زامبيا، مثلا، أطلقت مبادرة تشجع الاضطلاع بمشاريع تعيد إلى المدارس، الفتيات اللاتي هجرن الدراسة

بسبب الحمل؛ وتشمل مبادرة أخرى إقامة شراكة مع إحدى الجهات المانحة بالقطاع الخاص دعماً لتعليم الفتيات.

٨٠ - والواقع أن أهمية التعليم بوصفه أداة لتطوير الفرد والقواعد الشعبية ولبناء حلول دائمة وخفض احتمالات نشوب الصراعات مستقبلاً أمر لا يلقى إدراكاً في السياقات المتصلة باللاجئين ومن ثم نادراً ما تمنح له الأولوية والتمويل الكافي. ومن بين الجهود التي تقوم بها المفوضية تصدياً لبعض من تلك التحديات، تنظيم منتدى تعليمي بعنوان الشراكات الاستراتيجية المبكرة لتوفير التعليم للاجئين. وجرى تنظيم اجتماعين دون إقليميين دعماً للاحتياجات التعليمية في سياق الإعادة إلى الوطن. ومن المتوقع أن تتولى الأفرقة المرجعية المشتركة بين الوكالات دفع عملية الشركة على الصعيد القطري.

هاء - فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب

٨١ - انضمت المفوضية في عام ٢٠٠٤ إلى برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز باعتبارها من الجهات الراعية لأنشطته. وعملت المفوضية على كفالة إدماج احتياجات اللاجئين والمشردين داخلياً في الخطط الاستراتيجية الوطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعملت عن كثب مع البرنامج آنف الذكر وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان وإدارة عمليات حفظ السلام والمنظمات غير الحكومية على وضع نهج متكامل للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتأهيل في فترة ما بعد الصراع. وبذلت جهود مشتركة بين الوكالات لإدراج الأنشطة المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الاستجابات الإنسانية بهدف ربط الأنشطة القصيرة الأجل بالاستجابات الشاملة الطويلة الأجل على نحو منسق.

٨٢ - واضطلع في أكوسومبو، بغانا، في أيار/مايو ٢٠٠٣، بمبادرة لتبادل المعارف اجتذبت المشاركين من صندوق الأمم المتحدة للسكان والمركز الدولي للهجرة والصحة ومنظمة الصحة العالمية ومفوضية شؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وطرح المندوبون الاستنتاجات التي تم التوصل إليها فيما يتعلق بأثر الصراع على صحة المرأة وبانتقال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وعكفوا أيضاً على وضع خطط وطنية ودون إقليمية لتوفير حماية أفضل لملايين المشردين ولمن تضرر غيرهم بالحرب من نساء ورجال وأطفال في غرب أفريقيا.

واو - الإدارة البيئية

٨٣ - استمر في عام ٢٠٠٣، تركيز الجهود الرامية إلى الحد مما أصاب البيئة من ضرر وتدهور بسبب وجود اللاجئين، على تعميم مراعاة الإدارة البيئية السليمة في جميع مراحل العمليات المتصلة باللاجئين. بما يحفظ محل اللجوء ويكفل رفاه مجتمعات اللاجئين والمجتمعات المحلية المضيفة تماشيا مع المبادئ التوجيهية البيئية التي وضعتها المفوضية.

٨٤ - وتجسيدا من المفوضية لسياساتها وللدروس التي خلصت بها قامت جنبا إلى جنب مع الشركاء المنفذين بدعم عدد من المشاريع المتكاملة لإصلاح البيئة وتخفيف حدة الآثار البيئية في بلدان عدة من بينها إثيوبيا وإريتريا وأوغندا وبوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وزامبيا والسودان وسيراليون وغينيا. وتشمل الأنشطة العملية، التقييم البيئي وجمع الحطب بناء على التوجيهات الموضوعية وإعادة التحريج وإصلاح البيئة والزراعة الحرجية والممارسات الزراعية المستدامة والترويج للوسائل والممارسات التي تكفل كفاءة استخدام الطاقة والسيطرة على تحات التربة وترويج مواد تتعلق بالمأوى غير الضار بالبيئة والتعليم البيئي والتوعية البيئية. وقد نفذت الأنشطة بالاشتراك مع المستفيدين من جماعات اللاجئين والمجتمعات المحلية المضيفة. وتم، في الوقت نفسه التركيز على تحقيق مشاريع مجتمعية فعالة من حيث التكلفة وتعزيز التعاون مع الشركاء في معالجة مسألة الإصلاح البيئي في فترة ما بعد الإعادة إلى الوطن. وشكلت أيضا أنشطة رصد وتقييم الآثار البيئية عنصرا أساسيا في هذا الصدد. وبناء على مشاورات جرت مع الشركاء ستطرح المبادئ التوجيهية المتعلقة بالرصد والتقييم لاختبارات ميدانية وتوضع في صيغتها النهائية بحلول نهاية عام ٢٠٠٤.

زاي - المشردون داخليا في أفريقيا

٨٥ - ووفقا لتقديرات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بلغ عدد المشردين داخليا في أفريقيا في عام ٢٠٠٣ زهاء ١٣ مليون شخص في ٢٠ بلدا. ويضم السودان أعلى عدد من المشردين داخليا في العالم حيث يوجد لديه ما يربو على ٤,٤ ملايين منهم. ورغم التطورات الإيجابية التي شهدتها السعي إلى فض الصراع الذي طال أمده بين شمال ذلك البلد وجنوبه أفضى القتال والهجمات في منطقة دارفور غربي السودان إلى تشريد مزيد من السكان يقدر المكتب عددهم بزهاء ١,٥ مليون شخص.

٨٦ - وفي بلدان مثل الصومال وبعض أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية استمر نزوح السكان من ديارهم من جراء أعمال العنف وأظهرت أعمال العنف الجنسي والعنف القائم

على أساس نوع الجنس الذي تشهده بعض مناطق الصراع مثل إيتوري وكيفو أن توفير المساعدة الإنسانية يمكن في حد ذاته أن يعرض المشردين داخليا لمزيد من العنف.

٨٧ - بيد أن تلك الصورة تنطوي أيضا على جانب إيجابي فقد تسنى للمشردين داخليا في أنغولا العودة إلى ديارهم رغم أن الكثيرين منهم ظلوا يواجهون مشقة بالغة حيث يشهدون ضمن ما يشهدونه صعوبات في استعادة ممتلكاتهم ويتعرضون لانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. وأرست عمليات السلام في عدد من البلدان الأساس لتحسن أحوال جموع السكان المشردين داخليا في ليبيا والسودان وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٨٨ - وقد واصلت المفوضية العمل عن كثب مع الوحدة المشتركة بين الوكالات المعنية بحالات التشرد الداخلي (التي أعيد مؤخرًا تنظيمها وتسميتها بالشعبة المشتركة بين الوكالات المعنية بحالات التشرد الداخلي) من أجل تحسين سبل التصدي على نطاق المنظومة لحالات التشرد الداخلي والمساعدة على وضع توصيات عملية واستنباط أدوات لتحسين تنفيذ النهج التعاوني المتعلق بالمشردين داخليا.

٨٩ - ووضع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مبادئ توجيهية لتعزيز الاستراتيجيات بوجه عام في إطار خطة العمل الإنساني المشتركة. وفي غينيا، ستشمل عملية النداءات الموحدة في عام ٢٠٠٥ استراتيجية متكاملة مشتركة بين الوكالات تهدف إلى معالجة مسألة عدم كفاية مستويات التمويل اللازم للأنشطة الرامية إلى تلبية أشد الاحتياجات إلحاحا لدى المشردين داخليا والعائدين وغيرهم من الفئات الضعيفة الأخرى. وفي بوروندي، تولى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية زمام دراسة استقصائية بشأن المشردين داخليا أعطت صورة أوفى وأكثر مصداقية لأحوال المشردين داخليا مما يرسى أساسا يمكن الاستناد إليه في تخطيط الاستجابة والتركيز على الأولويات في إطار عملية النداءات الموحدة. وبالمثل أجريت في ليبيا دراسة استقصائية شكلت أداة مفيدة في تنظيم تقديم المساعدة في المخيمات فضلا عن التخطيط لعودة المشردين داخليا وإعادة إدماجهم. وقد دعمت الشعبة المعنية بحالات التشرد الداخلي عملية الدراسات الاستقصائية بمددها بالمشورة الفنية بشأن تصميم تلك الدراسات ومنهجيتها وتفسير نتائجها.

٩٠ - وتم في أوغندا والسودان وزمبابوي وكوت ديفوار وليبيا نشر مستشاري مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية المعنيين بالمشردين داخليا لإسداء المشورة الاستراتيجية إلى منسقي الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية والأفرقة القطرية. وفي كوت ديفوار رأس المكتب ثلاث بعثات تقييم في المناطق التي تسيطر عليها القوى الجديدة لجمع المعلومات عن مدى توافر

الحماية وعن وضع المشردين وللمعاونة في وضع استراتيجية لتلبية احتياجات المشردين داخليا.

٩١ - وفي كوت ديفوار والسودان وأوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية تعاونت المكاتب الميدانية لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مع الشعبة المعنية بحالات التشرد الداخلي والشركاء الرئيسيين الآخرين مثل مجلس اللاجئين النرويجي في تنظيم وتيسير عقد حلقات عمل تدريبية بشأن المبادئ التوجيهية المتعلقة بحالات التشرد الداخلي. وشارك في حلقات العمل أنفة الذكر، الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة والسلطات الوطنية والمحلية والمنظمات غير الحكومية وجماعات المجتمع المدني. وفي بعض الحالات، شكلت حلقات العمل عاملا حفازا على الاضطلاع بمبادرات إضافية مثلما هو الحال في أوغندا حيث شملت عملية المتابعة المعاونة في وضع سياسة وطنية بشأن مسألة التشرد الداخلي. وقامت الشعبة المعنية بحالات التشرد الداخلي بمعاونة المكتب التابع لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية في تنظيم مجموعة من حلقات العمل الإقليمية بهدف زيادة الوعي باحتياجات المشردين داخليا من الحماية ووضع خطة عمل بهذا الشأن وتيسير عمليتي العودة وإعادة الإدماج.

حاء - إطار الحلول الدائمة

٩٢ - يتضمن إطار الحلول الدائمة^(٢) الذي وضعته المفوضية معلومات عن البيانات الأساسية وعن عملية وضع السياسات والأنشطة التنفيذية الأولية وذلك في إطار ثلاثة مفاهيم رئيسية هي: تقديم المساعدة الإنمائية إلى اللاجئين؛ والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج والتأهيل والإعمار؛ والتنمية من خلال الإدماج في المجتمعات المحلية.

٩٣ - وتحقيقا للاستجابة في المجالات التي ورد ذكرها في برنامج الحماية^(٣) باعتبارها مجالات يلزم تطويرها لإدارة مشاكل اللاجئين بشكل أفضل على الصعيد العالمي، يهدف الإطار إلى معالجة بعض القضايا الرئيسية ألا وهي: المشاكل التي تواجهها البلدان التي تستضيف اللاجئين وهي ذاتها تصارع الفقر والتخلف؛ ومسألة فرض أنظمة تقييدية فيما يتصل باللجوء تحد من حرية حركة اللاجئين وفرص حصولهم على التعليم والتدريب على المهارات وسبل المعيشة المنتجة؛ وإعادة إدماج العائدين في أوضاع ما بعد الصراع التي تنقطع فيها الجسور بين المساعدات الإنسانية العاجلة المقدمة في حالات العودة وعملية البناء الطويلة الأجل اللازمة لمواصلة عملية العودة؛ واستبعاد الحكومات المعنية ودوائر المانحين وسائر الجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة، اللاجئين والعائدين، على نحو ما هو شائع، من الخطط الانتقالية وخطط الإنعاش الوطنية مما يفسح المجال لاحتمال أن يتحول هؤلاء السكان

العائدون الذين تقابل احتياجاتهم بالتجاهل إلى مصدر جديد لعدم الاستقرار في عملية إعادة البناء.

٩٤ - وهذا هو السياق الذي يلزم فيه إيلاء عناية متصلة لمختلف عمليات السلام وجهود فض الصراعات والتنمية المستدامة في أفريقيا ومن بينها الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

٩٥ - وتعد سيراليون مثالا على تضافر جهود المؤسسات الإنمائية والمالية مع المفوضية والوكالات الإنسانية الأخرى، في ظل الدعم المقدم من الحكومة وتحت قيادتها السياسية، من أجل تنفيذ مفهوم الإعادة الرباعية توطيدا لعملية بناء السلام والإنعاش. وثمة مثال آخر ألا وهو إريتريا حيث استهلكت جهود مماثلة كما أنه جرى التمهيد لإجراء مباحثات مع بلدان أخرى. بيد أن التحدي المستمر يتمثل في كفالة وجود دعم سياسي قوي وقيادة سياسية قوية لموازرة ومساندة جهود الإعمار والإنعاش.

رابعاً - التعاون مع الهيئات والمبادرات الإقليمية

٩٦ - واصلت المفوضية تعاونها الوثيق مع الاتحاد الأفريقي بشأن مسألتَي التشريد القسري والإعادة الطوعية لللاجئين. ومولت المفوضية تحليلاً أجرته في عام ٢٠٠٣ بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي وتناول التشريعات الوطنية الخاصة باللاجئين في ١٣ بلداً أفريقياً مختاراً. وعمم الاتحاد الأفريقي على البلدان المعنية التوصيات المنبثقة من ذلك التحليل بغرض تحسين الأطر القانونية المتصلة بملتمسي اللجوء واللاجئين. وأعارت المفوضية أحد موظفيها إلى الاتحاد الأفريقي للمساعدة في بناء قدرة المنظمة على التصدي بفعالية لقضايا تلك القارة المتصلة باللاجئين والمشردين داخليا والعائدين.

٩٧ - وعقدت المفوضية والاتحاد البرلماني الأفريقي في كوتونو، بنين في حزيران/يونيه ٢٠٠٤، مؤتمراً برلمانياً أفريقياً بشأن اللاجئين في أفريقيا عنوانه: التحديات التي ينطوي عليها توفير الحماية، والحلول، وذلك لتسليط الضوء على عدد من القضايا الهامة المتصلة باللاجئين.

٩٨ - وشاركت المفوضية في صياغة بروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، وهو البروتوكول المتعلق بحقوق المرأة في أفريقيا ووقعت على مذكرة تفاهم مع اللجنة الأفريقية المعنية بحقوق الإنسان والشعوب، من أجل تنفيذ خطة التنفيذ الشاملة وتعزيز تنفيذ اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام ١٩٦٩ التي تنظم الجوانب الخاصة بمشاكل اللاجئين في أفريقيا.

٩٩ - واضطلعت المفوضية بدور فعال في تعزيز أهداف الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا حيث رأت مجموعة الأمم المتحدة الفرعية المعنية بتقديم المساعدة الإنسانية والإنعاش في مرحلة ما بعد الصراع وهي ملتزمة بكفالة إدراج القضايا والأنشطة الإنسانية في عملية التنمية باعتبارها جزءاً لا يتجزأ منها.

١٠٠ - وواصلت المفوضية تعاونها الوثيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وفي عام ٢٠٠٣ عقدت المفوضية اجتماعاً إقليمياً لجميع المفوضين المعنيين باللاجئين من منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، لمناقشة القضايا محل الاهتمام المشترك.

خامساً - الاستنتاجات

١٠١ - ظلت الإعادة الطوعية للوطن هي الحل الدائم المفضل بالنسبة لجميع اللاجئين وقد جاهدت المفوضية في تحقيق هذا الهدف حيثما أمكن مع الاستفادة مما تشهده أفريقيا حالياً من إمكانيات هائلة لكفالة العودة المستدامة. وعملت المفوضية أيضاً مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والشركاء الإنمائيين على كفالة تضمين برامج الإنعاش الوطنية عنصراً يتعلق بإعادة إدماج العائدين في الأجل الطويل مما يعد أمراً حيوياً بالنسبة لعملية المصالحة والإعمار.

١٠٢ - وفيما يتعلق باللاجئين الذين لم تكن العودة إلى الديار بالنسبة لهم أمراً متوقع الحدوث في القريب العاجل، سعت المفوضية إلى زيادة قدرة تلك الجماعات على تحقيق الاكتفاء الذاتي وعملت في الوقت نفسه على تلبية احتياجات المجتمعات المحلية التي تستضيفها.

١٠٣ - وجرى تعزيز الموظفين المعنيين بإعادة التوطين كما جرى تدعيم عمليات إعادة التوطين.

١٠٤ - وعملت المفوضية كذلك على تحسين أوضاعها وخدماتها المقدمة إلى اللاجئين والأشخاص الآخرين محل الاهتمام في أفريقيا وذلك بكفالة قدرة مؤسسية قوية من مجال الاستعداد لحالات الطوارئ والتصدي لها وبخاصة التعامل مع تحركات السكان المفاجئة التي تحدث على نطاق كبير. وشملت أنشطة التخطيط بناء القدرات المحلية والإقليمية لكفالة تطابق نظم اللجوء ومؤشرات الأداء في مجال الحماية مع المعايير الدولية وضمان وجود ترتيبات استقبال ملائمة.

١٠٥ - بيد أن تناقص الأموال اللازمة لحالات الطوارئ الإنسانية وطول أمد حالات اللجوء في أفريقيا هما أمران يؤكدان الحاجة إلى التخطيط المشترك وتوجيه الموارد لتحقيق معايير الحماية المناسبة وإيجاد حلول دائمة حيثما تسنى من أجل اللاجئين والمشردين في أفريقيا.

الحواشي

(١) www.unhcr.ch/statistics، التقرير المتعلق بالمؤشرات الخاصة بالمخيمات.

(٢) EC/53/SC/INF.3.

(٣) A/AC.96/965/Add.1.